

له بيتا في الجنة من رواية عشرين وكذا حديث كل مسكر حرام وحديث
بدا الاسلام غريبا وحديث سوال منكر وكبير وحديث كل ميسر
لما خلق له وحديث المربع من احب وحديث ان احركم لي عمل بعمل
اهل الجنة الخ وحديث بشر المشايين في الظلم الي المساحد بالنور الثام
يوم القيامة في احاديث حقه اودعناها كتاب المذكور وبه الحد
قالبه قسم اهل الاموال المترالي لفظي ومعنوي فالاول
ما تواتر لفظه والباقي ان يتقل جماعة يستحيل توابعهم على الكذب
وقابع مختلفه تشترك في امرين تواتر ذلك القدر المشترك كما انقل
رجل عن حاتم مثلا انه اعطى جلا واخر انه اعطى فرسا واخر انه اعطى
ديارا واهل جرائم تواتر القدر المشترك بين اخبارهم وهو الاعطى
لان وجوده مشترك بين جميع هذه الفضايا قال السيوطي وذلك
ايضا ياتي في الحديث فنه ما تواتر لفظه كالمثله السابقه ومنه
ما تواتر معناه كاحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد ورد عن النبي
عليه وسلم نحو ما تواتر حديث فيهما رفع اليدين في الدعاء وقد جعلنا
في جز واحد لهما في قضايا مختلفة وكل قضية منها لم يتواتر القدر
المشترك فيهما وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع وحادي
عشرهما ما يقال فيه اسناد معين وهو المشتمل على العنعنه وهي
قول الراوي عن فلان ومثله الناظم بقوله **كعن سعيد عن كرم** من غير
بيان للتخديت او الاخبار والسمع فقيل انه مرسل حتى تبين افعاله
قال النووي كابن الصلاح والصحيح الذي عليه العمل وقاله جواهر العلم
من اصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل قال ابن الصلاح
ولذلك اودعه المسترطوط للمصحيح في تصانيفهم وادعي ابو بكر والدا
اجماع اهل النقل عليه وكاد ابن عبد البر ان يدعي اجماع ائمة الحديث

ما تواتر معناه
كاحاديث رفع
اليدين في الدعاء
سنة في الحديث كلفته
بعض اصحاب الحديث

عليه

عليه قال العرافي بل صرح بادعائه في خطبة التمهيد ويشترط ان يكون
المعنعن بكسر العين مدلسا وان يمكن لقائه من روى عنه بلطف عن
وح حكم بالانصال الا ان يظهر خلاف ذلك الاكتفاء بما كان الذي عثر
عنه بعضهم بالمعاصرة هو مذهب مسلم وادعي فيه الاجماع في خطبة
صحيحة وقال ان اشتراط ثبوت اللغات قول مخترع لم يسبق قاله
اليوان القول السابع المتفق عليه بين اهل العلم بالاخبار قديما وحديثا
انه يكفي ان يثبت كونهما في عصر واحد وان لم يات في خبر قط انهما
اجتمعا او نشا فيما قال ابن الصلاح وفيما قاله مسلم نظرا
ولا اري هذا الحكم يستمر بعد المتقدمين فيها وجرى من المنصفين
في تصانيفهم مما ذكره عن مشايخهم قائلين ذكر فلان او قال فلان
اي نليس له حكم الاتصال ما لم يكن له من شيخه اجازة ومنهم من شرط
اللفا وحده وهو قول البخاري وابن المديني والحققين سائمة هذا العلم
فيل الا ان البخاري لا يشترط ذلك في اصل الصححة بل التزمه في جامعته
وابن المديني يلتزمه فيهما ونص على ذلك الشافعي في رساله ومنهم
من شرط طول الصححة بينهما ولم يكف ثبوت اللغات وهو المظهر السعاني
ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه ولم يكف بطول الصححة وهو ابو داود
واشترط ابو الحسن القاسبي ان يدركه ادراكا بينا وهو اختلفا بقدم
من الشروط وقال النووي وقد كثرت في هذه الاعصار استعمال
عن في الاجازة فاذا قال بعضهم قرأت علي فلان عن فلان مراده
انه روى عنه بالاجازة اي وذلك لا يخرج عن الاتصال قاله
من انواع الحديث الموثق وشبهه كان يقول مالك حديثنا الزهري
ان ابن المسيب حدثه بذلك او يقول الزهري قال ابن المسيب كذا
او فعل كذا او يقول كان ابن المسيب يفعل كذا وشبهه ذلك فاجده

طلب بالاشارة
الي اري في اصل
الصححة
استعمال
الاجازة